برامج الدولة بالمجالات الترابية الجبلية الصعبة منذ بداية الألفية الثالثة:

"حالة جماعة تندين بإقليم تارودانت"

رشيد ايت زكوي، طالب باحث بسلك الدكتوراه،
مختبر تراب، مجتمع، بيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل – القنيطرة
ذ/ عبد الخالق غازي، أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل – القنيطرة
المملكة المغربية

ملخص

ساهمت السياسات العمومية التي تم نهجها منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الألفية الثانية في تعميق أزمة المجالات الترابية الجبلية المغربية، حيث ظلت هذه المجالات خارج اهتمامات مدبري الشأن العام بالبلاد.

شكلت بداية الألفية الثالثة مرحلة جديدة في تدبير الإشكالات التنموية لمختلف المجالات الترابية المكونة للتراب الوطني عن طريق إعداد برامج ومخططات تروم انجاز تدخلات على المستوى الترابي، بحيث شكلت جماعة تندين الواقعة ضمن المجال الجبلي للأطلس الصغير نموذج لتدخلات هذه البرامج والمخططات.

الكلمات المفاتيح:

المجالات الجبلية، السياسات العمومية، الأطلس الصغير، تندين.

Abstract

The public policies that were pursued since independence until the end of the second millennium contributed to deepening the crisis of the Moroccan mountainous areas, as these areas remained outside the concerns of those responsible for public affairs in the country.

The beginning of the third millennium constituted a new stage in the management of the developmental problems of the various territorial areas constituting the national soil through the preparation of programs and plans aimed at achieving interventions at the territorial level, so that the TINDIN community located within the mountainous area of the Small Atlas constituted a model for the interventions of these programs and plans.

Key words

Mountain fields, Public policies, Small Atlas, TINDIN.

مقدمة:

تندرج هذه الدراسة في إطار التعريف بأهم التدخلات التي عرفتها المجالات الجبلية من برامج ومخططات منذ العشرية الأولى والثانية من الألفية الثالثة، ولهذه الدراسة أهمية تهم معرفة حجم الاستثمار في المناطق الجبلية الصعبة من خلال التوقف عند حالة حيز ترابي يقع ضمن كتلة جبلية تعاني إشكالات تنموية كبيرة، كما تهدف إلى معرفة نتائج التدخلات لمختلف البرامج الحكومية والقطاعية بمثل هذه المجالات الترابية الصعبة.

تشكل الجبال حوالي 26% من مجموع مساحة المغرب وتأوي ما يقارب 30% من الساكنة، وتتوفر على 35% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب وتعتبر أيضا خزان المغرب من المياه باحتضانها 70% من الموارد السطحية وتعد كذلك مجمعا للثروات المعدنية والموارد الطاقية...[1].

عددت الجماعات ذات الصبغة الجبلية في 714 أي ما يعادل 46% من مجموع الجماعات[2] بالمغرب، وتتوزع هذه الجماعات حسب سبع كتل جبلية التي تم تحديدها في: الريف، الأطلس المتوسط، الأطلس الكبير، الأطلس الصغير، جبل زرهون، جبيلات، والكتل الجبلية الشرقية (بني يزناسن ودبدو)[3].

لقد ظلت المجالات الجبلية خارج اهتمام مدبري الشأن العام لعقود طويلة نتيجة السياسات العمومية المتخذة على المستوى المركزي والتي ركزت على التدخل لتنمية مجالات ترابية اعتبرت ذات نفع (المجالات الساحلية والسهلية)، وتهميش مناطق غير "نافعة" (المجالات الجبلية والسهوبية)، هذا التوجه والنهج في السياسات العمومية أفرز فوارق وتفاوتات اجتماعية وترابية، الشيء الذي سيفرض الاتجاه نحو السياسات العمومية الترابية والتي ترتكز على التدبير الترابي لمختلف البرامج والمخططات الوطنية، هذا التوجه الجديد الذي جاء في إطار نتائج الحوار الوطني لإعداد التراب الوطني مع بداية الألفية الثالثة سيمكن المجالات الجبلية الصعبة أن تنال حظها من العديد من البرامج والمخططات ذات البعد الترابي (برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية، مخطط المغرب الأخضر...).

إشكالية الدراسة

عرفت العشرين سنة الأخيرة منذ بداية سنة 2000 تدخلات عمومية مهمة بمختلف المجالات الترابية المكونة للتراب الوطني، وذلك عن طريق مجموعة من البرامج والمخططات الرامية إلى تحقيق التنمية الترابية المتوازنة لمختلف المجالات الترابية.

لقد نالت المجالات الجبلية حظها من هذه البرامج والمخططات بعد غياب طويل من التهميش والإقصاء من السياسات العمومية التي كانت تطبعها الانتقائية، تشكل الجماعة المدروسة والواقعة ضمن كتلة جبال الأطلس الصغير، هذه الكتلة الجبلية التي تمتد على 35088.00 كلم مربع، وبعدد جماعات يصل 102[4]، وتمثل جماعة تندين واحدة من هذه الجماعات التي سنتوقف عندها لدراسة مختلف تدخلات الدولة وحصيلتها على مستوى تحقيق التنمية الترابية.

وعليه، سنعمل من خلال هذا المقال على إبراز ورصد مختلف البرامج والمخططات التي تم وضعها منذ انطلاق الألفية الثالثة، وتبيان حصيلة هذه البرامج والمخططات على مستوى المجالات الجبلية من خلال الحالة المدروسة.

1-توطين مجال الدراسة

تنتمي جماعة تيندين لإقليم تارودانت الواقع ضمن التراب الجهوي لجهة سوس ماسة، حيث تقع الجماعة في الجنوب الشرقي لمدينة تارودانت والتي تبعد عنها بحوالي 80 كيلومترا، وتقع الجماعة طبيعيا ضمن سلسلة جبال الأطلس الصغير الغربي وتتوسط مجموعة من الجماعات ذات الطابع القروي حيث يحدها شمالا جماعتي "امالو" و"تناوت" وجنوبا جماعة "ايماون" ثم غربا جماعة "توفلعزت" وشرقا جماعة "تيسفان" وهي كلها جماعات تنتمي إداريا لدائرة ايغرم التي يدخل ضمن نفوذها الترابي 17 جماعة.

أحدثت جماعة تيندين في إطار التقطيع الترابي لسنة 1992، حيث كان مجالها الترابي آنذاك يدخل ضمن جماعة "ايماون" وتبلغ مساحة الجماعة حوالي 200 كيلومتر مربع وتضم ساكنة تصل إلى حوالي 3000 نسمة موزعة على 46 دوارا حسب نتائج آخر إحصاء عام للسكان والسكنى سنة 2014.

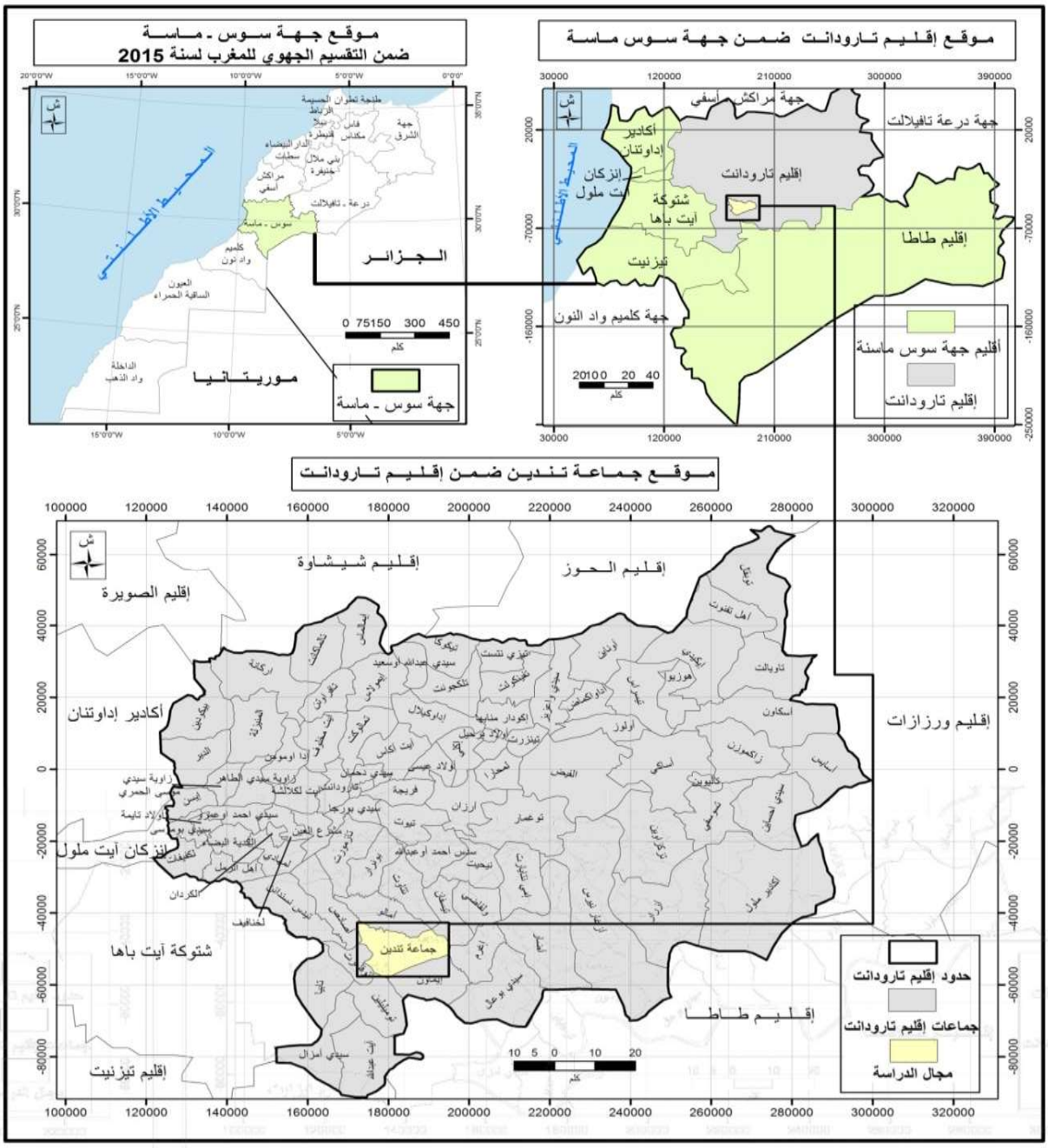

شكل رقم (01): خريطة توطين مجال الدراسة

2- برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودورها في الدينامية الترابية

قبل الإعلان عن انطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 لم يعرف الحيز الترابي للجماعة تدخلات عمومية ما عدا بعض المشاريع المتعلقة ببناء أقسام للتعليم الابتدائي من طرف برامج وزارة التعليم الرامية إلى تعميم التمدرس الابتدائي، وبعض البنيات المتعلقة بالجانب الصحي (مركز صحي قروي ومستوصف صحي) من طرف برامج وزارة الصحة، وانجاز بعض الخزانات المائية لتجميع مياه الأمطار "المطفيات" من طرف مصالح وزارة الفلاحة، بحيث يمكن أن نخلص إلى كون التدخلات العمومية قبل سنة 2005 تميزت بالمحدودية والضعف وغياب برامج واضحة تهدف إلى تحقيق تنمية داخل المجال الترابي للجماعة، هذه الوضعية ساهمت في ضعف مؤشرات التنمية البشرية بالمغرب بشكل عام، ثم بهذه المناطق الواقعة في المناطق الجبلية الجافة بشكل خاص.

يشكل ورش المبادرة ورشا مفتوحا ومستمرا ممتد على مراحل ويمس عن طريق برامجها كافة المجالات الترابية المكونة للتراب الوطني، لقد أعطيت الانطلاقة الفعلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعد الخطاب الملكي في 18 ماي 2005، وذلك بهدف تدارك التأخر الحاصل في انجاز أهداف الألفية الثالثة للتنمية، حيث تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى تعزيز وتقوية تدخل الدولة والجماعات المحلية وهيكلة قدرات كل مكونات المجتمع المدني، وذلك بتحديد ثلاث مجالات رئيسية للتدخل وهي: الولوج للخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، الثقافة، النقل...)، ثم إنعاش الأنشطة المدرة للدخل، بالإضافة إلى مساعدة الأشخاص في وضعية هشاشة، وذلك في إطار الشراكة بين الدولة و الجماعات الترابية و المنظمات الدولية[5]. لقد اعتمدت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنزيل أهدافها على مجموعة من البرامج منها ما يتعلق بالمجال الحضري (البرنامج الأفقي، برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي) ومنها ما يتعلق بالمجال القروي (البرنامج الأفقي، برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي) ثم برنامج انتقائي (برنامج محاربة الهشاشة والتهميش) باعتباره برنامج موجه للجماعات القروية والأحياء الحضرية الأكثر فقر وذلك بناء على معدلات الفقر[6]، ولأن الحيز الترابي لجماعة تندين يدخل ضمن المجال القروي سنتوقف عند مختلف البرامج التي تم عن طريقها التدخل بالحيز الترابي لجماعة تندين، حيث تتمثل هذه البرامج في البرنامج الأفقي والبرنامج العمودي المتمثل في برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي اللذان استفادت الجماعة في إطارهما من مجموعة من التدخلات، بالإضافة إلى برنامج جديد أعطيت له الانطلاقة مع بداية المرحلة الثانية والمتمثل في برنامج التأهيل الترابي.

1.- البرنامج الأفقي ومحدودية استفادة الجماعة

انطلق البرنامج الأفقي بجماعة تندين سنة 2006 عن طريق انجاز مجموعة من المشاريع التي تم وضع طلب انجازها بتراب الجماعة من طرف الفاعل المحلي المتمثل في المجلس الجماعي أو من طرف جمعيات المجتمع المدني، هذا البرنامج الذي يروم إيجاد صيغة للتدخل المتعدد الأوجه موجه لكافة التراب الوطني ويصبوا إلى محاربة عوامل ومظاهر الخطر الاجتماعي وخلق ديناميكية متجددة للتنمية البشرية ثم تقوية الرصيد الاجتماعي[7]، وقد استفادت الجماعة من هذا البرنامج خلال المرحلة الأولى (2005- 2010) من انطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بعد أن تم إقصائها من برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي بسبب معدلات الفقر التي كانت تقل عن 14%، بحيث أن كل الجماعات القروية بالمغرب التي يقل فيها معدل الفقر عن 14% لم يتم إدراجها ضمن برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، ما حرم على جماعة تندين الاستفادة من المرحلة الأولى من هذا البرنامج، بالمقابل استفادت من مشاريع قليلة وصغيرة لا ترقى لأن تكون مشاريع مهيكلة تساهم في تحقيق تنمية ترابية، بحيث يمكن ملاحظة مجمل مشاريع البرنامج الأفقي المنجزة بالحيز الترابي للجماعة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: انجازات البرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة تندين

السنوات	المشاريع	المبلغ الإجمالي	مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية INDH
2006	الربط بقنوات شبكة الماء الصالح للشرب	90 ألف درهم	60 ألف درهم
2006	بناء خزان مائي "مطفية" بدوار تالكريغ، خزان من سعة 100 متر مكعب	110 ألف درهم	77 ألف درهم
2006	بناء خزان مائي "مطفية" بدوار فوكنار، خزان من سعة 100 متر مكعب	110 ألف درهم	77 ألف درهم

2006	بناء خزان مائي "مطفية" بدوار تيزمزال، خزان من سعة 100 متر مكعب	110 ألف درهم	77 ألف درهم
2010	الربط بالماء الصالح للشرب دوار ثلاث نيفلوسن	280 ألف درهم	196 ألف درهم
2010	بناء قاعة متعددة الاختصاصات بدوار تيفغلت	357 ألف درهم	250 ألف درهم
2010	اقتناء سيارة الإسعاف	400 ألف درهم	280 ألف درهم

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات قسم الشؤون الاجتماعية، بعمالة اقليم تارودانت

تتصف مختلف مشاريع البرنامج الأفقي بالحيز الترابي للجماعة بالضعف والمحدودية والهزالة، نظرا لحجم التكلفة المالية المرصودة لهذه المشاريع التي امتدت على أربع سنوات، بحيث لم تصل التكلفة الإجمالية التي ساهمت بها (INDH) 1 مليون درهم، وهي تكلفة ضعيفة جدا لا ترقى إلى الإجابة عن التأخر والخصاص الكبير الذي تعيشه وتعانيه جماعة تندين، وقد يرجع هذا لطبيعة المشاريع التي يتم اقتراحها وطلبها من طرف المجلس الجماعي والمحكوم كذلك بمساهمته المالية على اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه اللجنة التي يعود لها الأمر في قبول المشاريع والمصادقة عليها باعتبار أن عامل الإقليم يعتبر رئيس اللجنة الإقليمية للمبادرة والآمر بالصرف.

لقد ظلت الجماعة منذ انطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية لم تستفد بالشكل المطلوب منها، نظرا لعدم استفادتها في المرحلة الأولى الممتدة من (2005-2010) من البرنامج العمودي المتمثل في برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، حيث لطالما طلب الفاعلون المحليون (المجلس الجماعي) إدراج الجماعة ضمن هذا البرنامج ومراجعة مؤشر الفقر بها باعتبارها جماعة فقيرة، ومع انطلاق المرحلة الثانية للمبادرة أدرجت الجماعة سنة 2011 ضمن الجماعات القروية المستفيدة من برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي والتي انتقلت من 403 جماعة قروية خلال المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية للبشرية إلى 702 جماعة قروية مع انطلاق المرحلة الثانية الممتدة من 2011 إلى 2018، بحيث مكنت الاستفادة من هذا البرنامج على مستوى الجماعة من خلق دينامية ترابية تجلت في خلق اللجنة المحلية للتنمية البشرية التي يترأسها رئيس المجلس الجماعي والتي تتكون من ثلثي أعضاء المجلس الجماعي وثلث من ممثلي جمعيات المجتمع المدني وثلث من ممثلي المصالح اللامركزة للإدارات على مستوى النفوذ الترابي للجماعة.

2- برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي: تدخلات لا تمس محاربة الفقر بالجماعة

انطلقت المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإدراج جماعة تندين ضمن برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، بحيث لم تستفد منه خلال المرحلة الأولى نتيجة معدل الفقر الذي يقل عن 14% وهي نتائج إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط التي تم اعتمادها من طرف اللجنة الوطنية للتنمية البشرية في استهداف الجماعات القروية بهذا البرنامج، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين مستوى العيش لدى الساكنة القروية[8] وذلك عبر العناصر التالية وهي: تحسين مستوى الولوج للخدمات الاجتماعية، تعزيز مقاربة النوع، تعزيز الأنشطة المدرة للدخل، تعزيز التنمية المستدامة المحلية، تعزيز الحكامة المحلية[9]، يسمح هذا البرنامج في إطار تنزيله إحداث لجنة محلية تسمى "اللجنة المحلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية" يتم ترأسها من طرف رئيس المجلس الجماعي وتتكون من أعضاء منتخبين وممثلي جمعيات المجتمع المدني وموظفي المصالح الخارجية المتواجدة بالنفوذ الترابي للجماعة، من مهام هذه اللجنة اقتراح

المشاريع وعرضها على اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل القبول والمصادقة، ويمكن استعراض مختلف المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 02: المشاريع المنجزة ضمن برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي

السنوات	المشاريع	المبلغ الإجمالي	صفقة/ اتفاقية/ سند الطلب
2011	توسيع مسلك طرقي بين دوار اكني ودوار اورير	240 ألف درهم	صفقة
2011	تجهيز بئر بدوار فوكنار	300 ألف درهم	صفقة
2011	تجهيز بئر بدوار تسكينت	283 ألف درهم	صفقة
2011	بناء قاعة متعددة الاختصاصات بدوار اكني	400 ألف درهم	صفقة
2012	اقتناء جرافة	922 ألف درهم	اتفاقية
2012	تجهيز بئر بدوار ثلاث نيفلوسن الشطر الثاني	327 ألف درهم	صفقة
2013	تبليط النقط السوداء بالاسمنت بتكنزا	120 ألف درهم	سند الطلب
2013	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي بين تندين – تمزيت	140 ألف درهم	سند الطلب
2013	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي بين دوار املو – اورير	195 ألف درهم	سند الطلب
2013	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي بين دوار اكادير نوفرطها – ايت بوتيلي	140 ألف درهم	سند الطلب
2014	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي دوار تكربونت	100 ألف درهم	سند الطلب
2014	تبليط النقط السوداء بالاسمنت تليضلا مرايت	120 ألف درهم	سند الطلب
2014	تبليط النقط السوداء بالاسمنت دوار تشاكشت	160 ألف درهم	سند الطلب

2014	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي بين دوار ايت افران	120 ألف درهم	سند الطلب
2014	بناء خزان مائي "مطفية" بدوار تيلوى نيزدار	140 ألف درهم	صفقة
2014	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي دوار املو	194 ألف درهم	سند الطلب
2015	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي فيزديك – دوار ايت ايزي	150 ألف درهم	سند الطلب
2015	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي بين دوار ايت افران – تكربونت	100 ألف درهم	سند الطلب
2015	اصلاح وتوسيع المسلك الطرقي كنونت	150 ألف درهم	سند الطلب
2015	تبليط النقط السوداء بالاسمنت بالمسلك الطرقي بدوار كماز	140 ألف درهم	سند الطلب
2015	تبليط النقط السوداء للمسلك الطرقي بدوار تاسكينت – تفرزالت	160 ألف درهم	سند الطلب
2015	شق مسلك طرقي بدوار تفجكونت	150 ألف درهم	سند الطلب
2015	شق مسلك طرقي بدوار اكرنوال شطر الاول	150 ألف درهم	سند الطلب
2016	اشغال شق وإصلاح وتوسيع المسالك الطرقية بدواويير: ايت ورتان، تغزوت، اكني اغزيفن، اكلوي نتكنيت، اسلوان	880 ألف درهم	صفقة
2016	تبليط النقط السوداء بالاسمنت دوار ادار ودوار تسكينت	370 ألف درهم	صفقة
2017	أشغال شق وإصلاح وتوسيع المسالك الطرقية بدواويير: اكرنوال، ايمي ايغزر، تكاديرت، انفكن، افاساون، افراضن	710 ألف درهم	صفقة
2017	اشغال شق وإصلاح وتوسيع المسالك الطرقية بدواويير: تنيشت، اكرض نتيز، فيزديك، اغرغير، وتبليط النقط السوداء باغزر نتيلا	600 ألف درهم	صفقة

المصدر: انجاز شخصي بناء على معطيات اللجنة المحلية للمبادرة 2012- 2017 بجماعة تندين

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين اهتمامات وحاجيات وتطلعات الفاعلون بالحيز الترابي، فمن خلال قراءة جدول المشاريع المنجزة بتراب الجماعة والمقترحة من لدن اللجنة المحلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية يظهر بأن أهم الحاجيات تتلخص بشكل كبير في توفير مسالك طرقية بالدرجة الأولى ثم التزود بالماء الصالح للشرب بالدرجة الثانية، حيث تم التركيز من طرف اللجنة المحلية على

إعطاء أولوية قصوى وكبرى لانجاز وإصلاح وتوسيع المسالك الطرقية القروية نظرا لكون الجماعة تعاني من خصاص كبير على مستوى الطرق، يلاحظ كذلك من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه أن الجماعة تلقت بشكل سنوي 1,2 مليون درهم على مدى 7 سنوات أي ما مجموعه 8,4 مليون درهم في إطار برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، منها 6 مليون درهم استفادة منه المسالك على مستوى فتح وإصلاح وتوسيع المسالك القروية بينما الجزء الأخر خصص جزء منه للتزود بالماء الصالح للشرب حيث بلغ مجموع الغلاف المالي 1 مليون درهم، ثم جزء خصص لبناء قاعة متعددة الاختصاصات بلغ غلافها المالي 400 ألف درهم، واقتناء جرافة بغلاف مالي قارب 1 مليون درهم، ان ما يمكن استجلائه من خلال قراءة المعطيات ان جل هذه المشاريع لم تخصص فيها مشاريع تستهدف الأنشطة المدرة للدخل و المرأة القروية، مع العلم أن الجماعة تعاني وضعا اقتصاديا هشا وارتفاع في معدلات البطالة ما يساهم في هجرة الفئة القادرة على العمل، فرغم المجهود الذي بدل في فك العزلة والتزود بالماء الشروب لم يواكبه الاهتمام بتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

3.- برنامج التأهيل الترابي وتدخلاته في الحيز الترابي للجماعة

عرفت المرحلة الثانية من ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إضافة برنامج جديد تحت اسم برنامج التأهيل الترابي، بحيث يروم هذا البرنامج الذي برمج خلال المرحلة الثانية من المبادرة بغلاف مالي يناهز 5 مليار درهم حيث استفاد منه 3300 دوار تابعين ل 22 إقليم، ويهدف إلى تحسين ظروف عيش ساكنة بعض المناطق الجبلية التي تعاني من العزلة وتقليص الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب (مسالك طرقية، صحة، تعليم، كهرباء، ماء صالح للشرب...)[10]، وشكل إقليم تارودانت من بين الأقاليم 22 الذين تم استهدافهم بهذا البرنامج، نظرا لكونه يعتبر أكبر إقليم بالمغرب من حيث عدد الجماعات المكونة له والتي تصل إلى 89 جماعة، كما أنه يتكون من مناطق جبلية (جزء من سلسلة الأطلس الصغير، وجزء من سلسلة الأطلس الكبير)، ما يجعل عدد كبير من الدواويير بالإقليم تعيش في عزلة تامة وغياب مجموعة من الخدمات الاجتماعية، وقد استفادت الجماعة بمجموعة من المشاريع التي تم تمويلها في إطار هذا البرنامج، وهي على الشكل التالي :

جدول رقم 03: مشاريع برنامج التأهيل الترابي بجماعة تندين

السنوات	المشروع	التكلفة الإجمالية
2016	تزويد دوار تمزيت بالماء الصالح للشرب	433 ألف درهم
2016	تزويد دوار اكادير نوفرطها بالماء الصالح للشرب	500 ألف درهم
2016	مشروع تزويد دواويير: تازكا، تالكريغ، تفجكونت، اكني، تنكمارت بالماء الصالح للشرب	2,64 مليون درهم
2016	اقتناء شاحنة صهريجية	700 ألف درهم

المصدر: القسم الاجتماعي بعمالة تارودانت، معطيات برنامج التأهيل الترابي

لقد مكنت برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالحيز الترابي بجماعة تندين من خلق دينامية ترابية، حيث سمحت وساعدت على خلق فضاء للتواصل والتنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين، غير أن هذا التوجه سيتغير مع انطلاق المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية الممتدة على سنوات (2019- 2023) سواء على مستوى التنظيم حيث ستعهد رئاسة اللجنة المحلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لرؤساء الدوائر الترابية بالمجال القروي والبشوات بالنسبة للمجال الحضري، ثم على مستوى البرامج حيث عرفت هذه المرحلة برامج جديدة وحذف البرامج السابقة، وتتمثل البرامج الجديدة في أربع برامج وهي: برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية الأساسية الأقل تجهيز، برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، برنامج تحسين الدخل والاندماج الاقتصادي للشباب، برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة، في إطار هذه البرامج تم خلق لجنة محلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى دائرة ايغرم برئاسة رئيس دائرة ايغرم وتضم رؤساء الجماعات المكونة لدائرة ايغرم وعددهم 16 رئيس، في الوقت الذي كانت فيه هذه اللجن تحت رئاسة رؤساء الجماعات على مستوى حيز كل جماعة، الشيء الملاحظ خلال هذه المرحلة أن جماعة تندين لم تستفد من أي مشروع يدخل ضمن برامج المبادرة خلال المرحلة الثالثة[11]، ما يطرح علامة استفهام حول طرق تدبير وانجاز مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

3- البرنامج الوطني للطرق القروية حصيلة ضعيفة بالحيز الترابي للجماعة

انطلق هذا البرنامج في مرحلته الأولى (1995-2005) تحت اسم البرنامج الوطني الأول للطرق القروية، والذي هدف إلى تحسين مستوى الولوجية من 34% إلى 54% وذلك بوثيرة انجاز 1000 كلم/السنة، بتكلفة مالية تصل 7,5 مليار درهم[12]، فرغم وضع هذا البرنامج خلال هذه المرحلة التي امتدت على 10 سنوات، تم تسجيل غياب استفادة الجماعة المدروسة.

انطلقت المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للطرق القروية في مرحلته الثانية (2005-2015) تحت اسم البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، ويهدف البرنامج في هذه المرحلة إلى انجاز 15560 كيلومتر بغلاف مالي ناهز 15,5 مليار درهم، بحيث يمثل تمويل وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك 85% من مجموع التمويل و 15% فقط للجماعات الترابية، ويرمي هذا البرنامج إلى فك العزلة عن 3 مليون نسمة من الساكنة القروية، ورفع نسبة ولوجية الساكنة القروية للشبكة الطرقية من 54% سنة 2005 إلى 80% نهاية البرنامج، بالإضافة إلى تقليص الفوارق بين الأقاليم فيما يخص الولوجية للشبكة الطرقية[13]، حيث تم برمجة انجاز أزيد من 467 كلم من الطرق القروية بإقليم تارودانت ضمن هذا البرنامج، بتكلفة مالية إجمالية تصل إلى أكثر من 30 مليون درهم، منها أزيد من 260 مليون درهم أي 85% كحصة المديرية الإقليمية لوزارة التجهيز والنقل، و 45 مليون درهم أي بنسبة 15% كحصة المجلس الجهوي لجهة سوس ماسة درعة والمجلس الإقليمي والجماعات[14]، هذه المرحلة ستستفيد الجماعة من تهيئ الطريق الرابطة بين سوق خميس ايت يونس بجماعة امالو و مركز الجماعة على مسافة 10 كلم، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 04: الطرق المنجزة في إطار البرنامج الثاني للطرق القروية بدائرة ايغرم

رقم الطريق	الربط	الطول	طبيعة الأشغال	الغلاف المالي	الجماعات المستفيدة
الطريق الاقليمية 1723	توفلعزت- تيغرمان	33 كلم	بناء	21 مليون درهم	توفلعزت- تومليلين

طريق غير مصنف	خميس ايت يونس- تندين	10 كلم	تهيئ	10 مليون درهم	امالو- تندين
غير مصنف	طريق إقليمية 1729- مركز جماعة امالو	10 كلم	تهيئ	6 مليون درهم	امالو
غير مصنف	طريق جهوية 106- سوق احد ايماون	6 كلم	تهيئ	3 مليون درهم	ايماون
غير مصنف	ط. إقليمية 1723- مركز تابيا	10 كلم	تهيئ	6 مليون درهم	تابيا

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات الاتفاقية المبرمة بإقليم تارودانت الخاصة بالبرنامج الثاني للطرق القروية، 2006

يتبين من خلال قراءة المعطيات المتعلقة بالبرنامج الوطني للطرق القروية أن هناك مجهودات كبيرة مبذولة من طرف القطاع الوزاري المتعلق بالتجهيز، وذلك يظهر من خلال حجم الأغلفة المرصودة لتمويل الطرق القروية وفك العزلة عن السكان القرويون، غير أن هذه المجهودات لا تظهر على مستوى كل الجماعات القروية، فحالة الجماعة المدروسة تبين أنها لم تنل حظها من هذا البرنامج بالشكل المطلوب بحيث على امتداد 20 سنة من انطلاق هذا البرنامج لم تستفد سوى من تهيئة طريق واحد على مسافة 10 كيلومتر والذي ظل بدون تعبيد إلى غاية سنة 2020، ما جعل من الجماعة منطقة معزولة ونائية، وذلك يظهر من خلال المعطى المتعلق بمتوسط المسافة بين دواوير الجماعة والطرق المعبدة الذي يصل أكثر من 28 كيلومتر[15]، ويشكل هذا المتوسط الأعلى على مستوى 89 جماعة التي تدخل ضمن النفوذ الترابي لإقليم تارودانت، هذه الحالة جعلت الجماعة تشكل حالة شاذة وصارخة للفوارق الاجتماعية والتفاوتات الترابية داخل المجال الترابي لدائرة ايغرم بشكل خاص وداخل المجال الترابي لإقليم تارودانت بشكل عام.

4- برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية

4.1- التعريف بالبرنامج:

يمتد هذا البرنامج على فترة 2017 – 2023 ويغطي مختلف الجهات المكونة للتراب الوطني (12 جهة)، ويبلغ حجم استثمارات هذا البرنامج 50 مليار درهم، حيث يتحمل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية 23,3 مليار درهم من هذا الغلاف المالي، فيما تساهم المجالس الجهوية بحصة 20 مليار درهم، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمكتب الوطني للماء والكهرباء، على التوالي بمبلغ 4 مليار درهم و 2,56 مليار درهم[16]، ويرمي هذا البرنامج إلى تلبية حاجيات الساكنة القروية وتحسين ظروف عيشها من خلال فك العزلة عن الجماعات القروية في كل المناطق الهشة وعلى الخصوص المناطق الجبلية عن طريق شق الطرق والمسالك وبناء منشات الولوج، ويمكن إبراز أهم مجالات تدخل هذا البرنامج والغايات المتوخاة منه في الجدول التالي:

جدول رقم 05: مجالات وأهداف برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية

المجالات المعنية بالتدخل	الأهداف المبرمجة
مجال الطرق	– انجاز 22 ألف كيلومتر من الطرق والمسالك القروية – تشييد حوالي 180 منشأة فنية

	– تهيئة واصلاح ازيد من 8000 كيلومتر من الطرق القروية
مجال التعليم	– تشييد 114 مؤسسة تعليمية و3296 قاعة درس – انجاز 57 مكتبة قروية و81 دار الطلبة و803 سكن وظيفي – اقتناء 554 وحدة للنقل المدرسي
مجال الصحة	– تشييد ما لا يقل عن 182 مركز صحي و167 دار الولادة، و81 دار ولادة – تشييد واصلاح 442 سكن وظيفي – اقتناء 396 سيارة اسعاف و447 وحدة طبية متنقلة
مجال الماء الصالح للشرب	– تمديد الشبكة على مدى 668 كيلومتر – انشاء 244 ايصال فردي – حفر 9511 نقطة ماء – صيانة 60 شبكة للتزويد بالماء الشروب
مجال الكهرباء	– امداد 123 قرية بالكهرباء – انشاء 103 ربط كهربائي عمومي و632 ربط كهربائ فردي.

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة

يظهر من خلال الجدول أن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية يتضمن أهداف متنوعة ومختلفة تمس وتستهدف مختلف المجالات الأساسية المرتبطة بالتنمية الترابية والاجتماعية للمجالات القروية التي تعاني من الخصاص والتأخر، الشيء الذي ساهم في تعميق الفوارق والتفاوتات الترابية بين مختلف المجالات القروية المغربية، فكما سبق وأشرنا فالجماعة المدروسة تشكل حالة واضحة لهذه الفوارق، ما يدفعنا إلى إبراز مدى استفادة المجال المدروس من هذا البرنامج.

4.2– ضعف الاستفادة من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالجماعة

كما سبق وتم التطرق له حول هذا البرنامج والأهداف المرجوة تحقيقها والتي تستهدف مختلف المجالات الهشة لاسيما الجبلية، وبما أن الجماعة المدروسة تدخل ضمن المناطق الجبلية الصعبة سنتوقف عند أهم منجزات هذا البرنامج والتي يمكن وصفها بالمحتشمة والضعيفة، بحيث لم تستفد الجماعة طيلة انطلاق هذا البرنامج سوى من تعبيد طريق غير مصنف على امتداد 14 كيلومتر من مركز "خميس ايت يونس" بجماعة أمالو نحو مركز جماعة تندين، وهو مسلك طرقي سبق وتم تهيئته في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، ونظرا لكون المجال المدروس يعاني من عزلة مفرطة بفعل غياب بنية طرقية، فقد تم اقتراح انجاز مجموعة من المشاريع

المرتبطة بتهيئة وتعبيد المسالك الطرقية وذلك في إطار هذا البرنامج الممول من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بمعية مختلف الشركاء، ويمكن إجمال هذه المشاريع المقترحة في الجدول الاتي:

جدول رقم 06: المشاريع المقترحة ضمن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بجماعة تندين

مجال التدخل	المحور الطرقي	المسافة بالكيلومتر	الغلاف المالي بالمليون درهم	تاريخ الانجاز
الطرق	مركز جماعة تندين في اتجاه الطريق الجهوية 106	15	14,5	2022
	دوار تليضلا في اتجاه الطريق الجهوية 106	8	8	2021
	دوار ثلاث نيفلوسن نحو دوار ايت بوصالح	18	18	2021
	دوار تكربونت نحو دوار تيلوا نيزدار	30	30	2023
	مركز الجماعة في اتجاه دوار اورير	14	14	2023

المصدر: قسم التجهيز والبرمجة بعمالة إقليم تارودانت

يتبين من خلال الجدول حجم الخصاص الذي يعانية المجال المدروس، فمن خلال التوقف عند المشاريع المقترحة ضمن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، يظهر بأنها كلها موجهة نحو تدارك العجز الكبير على مستوى البنية الطرقية، فمن خلال تحليل معطيات الجدول يتبين أن الجماعة تحتاج أكثر من 80 كيلومتر لتأهيل البنية الطرقية بغلاف مالي يصل إلى أكثر من 84 مليون درهم، وبعد القيام بالبحث الميداني تبين أن أغلب هذه المشاريع لم يتم انجازها وبقية مركونة في بنك المشاريع، ما دفعنا إلى البحث عن الأسباب التي ساهمت في عدم تنزيل هذه المشاريع الهامة الرامية إلى فك العزلة عن الساكنة الجبلية القروية والدفع في اتجاه تقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الترابية بمثل هذه المناطق الصعبة، تم التوصل إلى سببين رئيسيين وهما غياب انجاز الدراسات التقنية والفنية من طرف الجماعة ما جعل من المسالك الطرقية المقترحة مجرد تقديرات (ماعدا انجاز دراسة تقنية واحدة خاصة بالمسلك الطرقي الرابط بين مركز الجماعة والطريق الجهوية 106)، ثم سبب ثان يتمثل في انتشار جائحة "فيروس كوفيد 19" الذي أثر على السير العادي في تنزيل مختلف المخططات والبرامج الحكومية وتوجيه كافة المجهودات نحو تدبير الأزمة الصحية والتي ألقت بظلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التدابير المتخذة (منع التنقل، الحجر الصحي...)، هذا الوضع ساهم في تقليص الموارد المالية المرصودة لمختلف مشاريع برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، الشيء الذي حال دون انجاز مجموعة من الطرق حسب التواريخ المبرمجة للانجاز[17]، فكما هو محدد فبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية هو برنامج يغطي فترة ما بين 2017 – 2023، ما يفرض على مدبري الشأن العام تمديد فترة البرنامج نظرا للعوامل التي حالت دون انجاز ما هو مقرر داخل هذه المدة، بالإضافة إلى زيادة موارد مالية إضافية حيث أثر وباء "كورونا" في أسعار مختلف المواد والتي عرفت زيادات كبيرة وغير مسبوقة، حيث انتقل الغلاف المالي المخصص لبعض الطرق حسب الدراسات المنجزة قبل 2020 أي قبل انتشار الأزمة الصحية "فيروس كورونا"، وكمثال على ذلك وبعد مصادقة اللجنة الإقليمية لانتقاء مشاريع تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية خاصة في مجال فك العزلة، حيث تم انتقاء المسلك الطرقي الرابط بين مركز جماعة تندين والطريق الجهوية 106 والذي قدرت كلفته المالية

حسب الدراسة التقنية المنجزة سنة 2015 من طرف الجماعة ب 15 مليون درهم، وبعد إحالة هذا المسلك الطرقي على اللجنة الجهوية من خلال وكالة تنفيذ المشاريع لجهة سوس ماسة تم انجاز معاينة ميدانية شهر دجنبر 2021 وانجاز تحيين للدراسة السابقة تبين أن الاعتماد المقدر في 15 مليون درهم في الدراسة السابقة غير كاف لانجاز تهيئة وتعبيد هذا المسلك الطرقي، بحيث أصبحت كلفته المالية بعد التحيين 21 مليون درهم، أي بزيادة 6 مليون درهم، ما ساهم في عرقلة انجاز هذا المشروع في الآجال المقترحة في سنة 2022، هذا الوضع دفع بالجهات المعنية إلى البحث عن اعتمادات إضافية لتنزيل مختلف المشاريع المبرمجة لسنة 2022[18].

5-مخطط المغرب الأخضر

5.1- لمحة عن مخطط المغرب الأخضر وأهدافه

يشكل المخطط الأخضر الذي أعطيت انطلاقته سنة 2008 برنامجا يرمي إلى تطوير وتنمية القطاع الفلاحي بالمغرب، بحيث يتمحور هذا المخطط حول مقاربة شمولية تدمج جميع الفاعلين في القطاع الفلاحي وذلك في إطار تعاقدي على جميع المستويات ويستند على دعامتين: دعامة أولى ترتكز على تطوير فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة عالية على مستوى المناطق السقوية ومناطق البور الملائم، ودعامة ثانية تهدف تأهيل الفلاحين في المناطق الهشة، كما يستند مخطط المغرب الأخضر على مجموعة من الأسس التي ستمكن من انجاز الدعامتين الرئيسيتين ويتعلق الأمر بمجموعة من الإصلاحات العقارية، وتدبير سياسة الماء... وبالإصلاح المؤسساتي كإحداث وكالة التنمية الفلاحية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية...[19]، حيث تلعب وكالة التنمية الفلاحية التي تم احداثها سنة 2009 دورا أساسيا في بلوغ الأهداف الإستراتيجية المسطرة للقطاع الفلاحي في أفق 2020، في إطار مخطط المغرب الأخضر وذلك من خلال الدفع لمبادرات مخطط الأخضر وإنعاش وتجديد العرض الاستثماري المغربي في القطاع الفلاحي وإطلاق مشاريع ملموسة وكذا الوساطة وتتبع الشراكة مع المستثمرين المؤسساتيين والاجتماعيين[20]، يمكن إجمال أهم مبادئ وأهداف المخطط من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 07: أهداف ومبادئ مخطط المغرب الأخضر

دعامات المخطط	الأهداف المرجوة	مبادئ ومرتكزات المشاريع
الدعامة الأولى	– انجاز وإرساء 1000 مشروع متكامل لفائدة 397 ألف فلاح وذلك باستثمار إجمالي يبلغ 78 مليار درهم. – تطوير فلاحة رائدة تستجيب لقواعد السوق اعتمادا على موجة من الاستثمارات الخاصة حول نماذج جديدة عادلة للتجميع.	– تنفيذ المشروع في مناطق ذات إمكانات فلاحية عالية (مناطق البور الملائمة والمناطق السقوية). – تنفيذ المشروع إما بشكل فردي أو في إطار مشروع تجميع. – اعتماد انجاز المشروع على الاستثمار الخاص. – مواكبة الدولة انجاز المشاريع عبر دعم الاستثمارات من خلال صندوق التنمية

		الفلاحية، مع تخصيص دعم خاص لمشاريع التجميع.
الدعامة الثانية	– تطوير الفلاحة التضامنية من خلال تنفيذ مشاريع مجدية تقنيا ومربحة اقتصاديا وملائمة اجتماعيا لتنمية المناطق الهشة (المناطق الجبلية والواحات والمناطق الشبه جافة) – التدخل في اطار شراكة مع المستفيدين المنخرطين في اطار تنظيمات مهنية ذات صفة تمثيلية. – رؤية مندمجة تشمل سلسلة القيمة بأكملها "من عالية الى سافلة سلاسل الانتاج" مع الأخذ بعين الاعتبار التدبير المعقلن والمستدام للموارد الطبيعية. – انجاز 911 مشروع تضامني لفائدة 934 ألف مستفيد بغلاف مالي استثماري يقدر ب 21 مليار درهم.	– مشاريع التحويل: تهم استبدال زراعة الحبوب في المناطق الهشة بزراعات ذات قيمة مضافة. – مشاريع التكثيف: تروم تحسين الانتاجية وتثمين الانتاج الحالي. – مشاريع التنويع: ترمي الى خلق مداخيل فلاحية تكميلية بالاعتماد على منتوجات اضافية (الزعفران والعسل والاعشاب العطرية والطبية)

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات وكالة التنمية الفلاحية 2021

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين بأن القطاع الوزاري المكلف بالفلاحة وضع برنامج ممتد على سنوات يرمي إلى تأهيل الفلاحة من خلال اعتماد على دعامتين مختلفتين، تهدف كل دعامة إلى انجاز عدة مشاريع بمختلف المناطق السقوية والبورية الملائمة والمناطق الهشة، وقد بلغ الاعتماد المالي المخصص لانجاز مشاريع مخطط المغرب الأخضر إلى ما يناهز 99 مليار درهم، غير أن ما يهم في عرضنا لمكونات المخطط هو التوقف عند ما تم انجازه بالحيز الترابي المدروس الذي يدخل ضمن المناطق الجبلية الهشة والذي من المفروض أن يستفيد ضمن الدعامة الثانية لهذا المخطط، مع العلم أن انجاز هذا المخطط على ارض الواقع سيكون عبر المخططات الفلاحية الجهوية والتي سيكون خارطة طريق جهوية لتنمية الفلاحة مع حصر الأهداف المحددة في تنمية مختلف السلاسل الفلاحية عبر انجاز مشاريع التجميع الفلاحي أي عن طريق تجميع الفلاحين في منظمات مهنية وتجميع المنتوجات الفلاحية.

5.2- حصيلة مخطط المغرب الأخضر بجماعة تندين

نظرا لموقع الحيز الترابي المدروس ضمن المناطق الجبلية الهشة، ونظرا لغياب الفلاحة المتطورة والعصرية التي تعتمد تقنيات واليات متقدمة، حيث عمل المخطط من خلال دعاماته على الأخذ بعين الاعتبار هذه المناطق ضمن أهداف مخطط مغرب الأخضر، وتتلخص أهم تدخلات هذا المخطط على مستوى دائرة ايغرم في القيام بعمليات التشجير خاصة مشاريع ترتبط بغرس شجرة اللوز، حيث استفاد عدد كبير من الجماعات المكونة للدائرة الترابية لايغرم من الدعامة الثانية للمخطط وذلك في إطار عملية غرس 3 الاف هكتار موزعة على 15 جماعة، بغرض تثمين هذا المنتوج الذي تشتهر به هذه المنطقة وذلك في إطار إبرام اتفاقية شراكة حول غرس وتثمين اللوز اغرم بين المديرية الإقليمية للفلاحة بأكادير و التنظيم المهني اتحاد التعاونيات الفلاحية لوز اغرم الذي يعتبر حاملا للمشروع، حيث تضمنت هذه الاتفاقية برنامج سنوي لعملية الغرس ممتدة على 3 سنوات من خلال تحديد مجموعة من المدارات المعنية بالغرس والتشجير وهي موزعة كالأتي:

جدول: التوزيع السنوي لمشروع عملية غرس شجر اللوز بجماعات دائرة ايغرم

السنة	2018	2019	2020
المدار	I	II	III
	سيدي مزال، توملیلین، اغرم، تیسفان	سيدي مزال، توملیلین، توفلعزت، تیندین، ایماون، اغرم، اضار، امنتیارت، ایت عبدالله، تیسفان	سيدي مزال، توملیلین، توفلعزت، تیندین، ایماون، اغرم، اضار، امنتیارت، ایت عبدالله، تیسفان
التنظيمات المهنية	تعاونية افروى، جمعية توملیلین للتنمية والتضامن، تعاونية دار تلعينت الفلاحية، تعاونية تمونت اغيل، تعاونية رجاء انزال، جمعية الخير، جمعية الوس للتنمية والتعاون، جمعية تنمرت للتنمية والعمل الاجتماعي، جمعية توفلعزت القروية، جمعية امزالن للتنمية والتعاون ايت بوصالح، فيدرالية تاميغاط للتنمية		

المصدر: المديرية الاقليمية للفلاحة بأكادير، اتفاقية شراكة حول غرس وتثمين اللوز اغرم، 2017

يأتي هذا المشروع تماشيا مع الأهداف الإستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر وخصوصا في شقه المتعلق بالدعامة الثانية الرامية إلى تحسين دخل الفلاحين بالمناطق الهشة عبر انجاز مشاريع لتطوير سلاسل الإنتاج، بالإضافة إلى تكريس دور الجمعيات والتعاونيات الفلاحية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال اعتبار المقاربة التشاركية والتعاقدية أداة لتنفيذ مشاريع هذا المخطط.

استفاد الحيز الترابي في إطار هذا المشروع الممول من طرف مخطط المغرب الأخضر من 20 هكتار، حيث تمت عملية غرس اللوز بمنطقة "تاكنزا بمرايت" سنة 2019 من طرف المقاولة الحائزة على الصفقة، حيث تعمل المقاولة على انجاز عمليات الغرس ثم الاعتناء به لمدة سنتين من خلال القيام بالسقي والتتبع والعمل على استبدال الشجيرات التي لم تستطع ان تقاوم الظروف المناخية، بحيث يتم تسليم المشروع للمستفيدين بعد مرور سنتين، غير انه من خلال معاينتنا لهذا المشروع تبين أنه لم ينجح بفعل مجموعة من الأسباب منها توالي سنوات الجفاف، بالإضافة إلى الرعي الجائر للرعاة القادمين من المناطق الصحراوية ما يسمى عند السكان المحليون ب "اجاكالن" أو " ارحالن" (الرحل)، حيث يعمل هؤلاء على الرعي وسط الأشجار المثمرة من خلال ترك قطعان الإبل والأغنام تعمل على تكسير أغصان الأشجار.

يتبين من خلال تتبع حصيلة هذا المخطط بهذه المناطق لاسيما بالجماعة المدروسة، بحيث تبقى هذه الحصيلة ضعيفة ومنعدمة لم تعرف أي وقع اقتصادي على الفلاح الصغير جدا، نظرا لكون أن المنطقة تتكون من الفلاحين الصغار والذين لم يستفيدوا بالشكل المطلوب من برامج ومشاريع الدعامة الثانية الرامية إلى الاهتمام بالفلاحة التضامنية، الشيء الذي يجب معه انجاز تقييم شامل واعتماد طرق جديدة في تدبير المشاريع مع انطلاق برنامج الجيل الأخضر 2023-2030 الذي سيحل مكان مخطط المغرب الأخضر.

خاتمة

لقد تميزت تدخلات الدولة والمؤسسات العمومية خلال العقدين الأخيرين من الألفية الثالثة بالتنوع والتعدد من خلال نهج سياسة عمومية ترابية، وذلك عن طريق اعتماد برامج ومخططات يتم التفكير في صياغتها وطنيا وعلى المستوى المركزي ويتم تدبيرها مجاليا على المستوى الترابي.

لعبت هذه البرامج والمخططات دورا كبيرا في تحريك عجلة التنمية الترابية بمختلف المجالات الترابية لاسيما بالمجالات الجبلية الصعبة التي ظلت دائما ترزح تحت وطأة التهميش والإقصاء لعقود طويلة من طرف السياسات العمومية والقطاعية التي تستهدف التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمناطق أخرى دون المناطق الجبلية.

انطلاقا من الحالة المدروسة والتي تدخل ضمن مجال جبلي صرف، يتبين أنه رغم وجود مختلف هذه البرامج والمخططات التي تستهدف المناطق الصعبة والهشة، فهي لم تنل حظها بالشكل المطلوب من في ظل توفر هذه البرامج، الشيء الذي يبين أن هناك خلل على مستوى التدبير الترابي لهذه البرامج أي على المستوى الجهوي والإقليمي، حيث يعهد تدبير هذه البرامج والمخططات للمسؤولين الجهويين والإقليميين الذين يتولون رئاسة اللجان الخاصة بانتقاء واختيار المشاريع.

رغم كل المجهودات المبذولة من طرف مختلف الفاعلين الترابيين وعلى رأسهم الفاعل الرسمي المتمثل في الدولة، يبقى التدخل في المجالات الترابية الجبلية الصعبة يتميز بالمحدودية والضعف نظرا لحجم الاستثمار الذي يتطلبه النهوض بالمناطق الجبلية التي تعاني ولازالت تعاني من التدهور على جميع المستويات الاقتصادية والبشرية والبيئية، ما يطرح مضاعفة جهود مختلف الفاعلين لكسب رهان التنمية الترابية بمثل هذه المجالات الترابية.

الهوامش:

[1] – بوهلال عبد السلام (2016):" الجبال المغربية ورهانات التنمية"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الخامس– ديسمبر 2016.

[2]– LAOUINA A (2005): La montagne dans les plans nationaux sectoriels et dans la vision de l'aménagement du territoire ; FLSH Rabat ; série colloques et séminaires 119 ; p 31

[3] – وزارة الفلاحة (2002): " السياسة الخاصة بتنمية المناطق الجبلية والمحافظة عليها"، المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية، مطبعة بني يزناسن، ص 04.

[4] – Ministère charger des eaux et forêts (2000) : Politique pour la protection et développement de la montagne p10

[5] – Khalid SADIQI (2012): «L'Initiative Nationale pour le Développement Humain au Maroc: Etude et perspectives», Thèse de Doctorat Pour obtenir le grade de Docteur en Sciences Economiques, Faculté d'Economie Gestion Administration et Sciences Sociales Laboratoire LILLE ECONOMIE MANAGEMENT 2012

[6] – عبد السلام بوهلال (2014): " الموارد وأفاق التنمية المحلية بالريف الأوسط: حالة جماعتي عبد الغاية السواحل وكتامة اقليم الحسيمة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الاداب والعلوم الانسانية– القنيطرة 2014.

[7] – سعيد جعفري واخرون (2007): " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، السياق العام، الأسس والمرتكزات، القدرات والمهارات"، مطبعة OUMA GRAPH الدار البيضاء، ص 76.

[8] – site Web : www.indh.ma

[9] – بلقصري عبد الواحد (2021): "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودورها في تحقيق التنمية الترابية"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، ألمانيا، 2021.

[10] – www.indh.ma

[11] – مقابلة مع مدير المصالح بالجماعة

[12] الموقع الالكتروني لوزارة التجهيز والماء –www.equipement.gov.ma

[13] – –www.equipement.gov.ma الموقع الالكتروني لوزارة التجهيز والماء

[14] – الاتفاقية المبرمة على مستوى إقليم تارودانت الخاصة بالبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية سنة 2006.

[15] – برنامج التنمية الاقليمي لتارودانت 2017– 2022.

[16] – الموقع الالكتروني لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية www.prdts.agriclture.gov.ma

[17]– مقابلة مع رئيس قسم التجهيز والبرمجة بعمالة اقليم تارودانت، نونبر 2021

[18] – مقابلة مع المدير العام للمصالح بمجلس جهة سوس ماسة بتاريخ 05 دجنبر 2022.

[19] – Akesbi Najib (2011) : « le plans Maroc vert : une analyse critique, en question d'économie », Edition, El Maarif al Jadida. p 21.

[20] – الموقع الالكتروني لوكالة التنمية الفلاحية www.ada.gov.ma